



◆ المؤتمر العلمي

الشراكة بين القطاعين العام والخاص

تحت شعار

«معًا نحو شراكة تصنع التنمية والكفاءة الإنتاجية»

شراكة أكثر كفاءة وجودة وشفافية

تنظيم

الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد

بالشراكة مع

وزارة التخطيط - ممثلي القطاع الخاص

الإشراف العلمي والأوراق البحثية
معهد التخطيط

مكان الانعقاد
فندق باب البحر، طرابلس - ليبيا

موعد الانعقاد
27-28 ديسمبر 2026

الجهة المنظمة

الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد

تتبنى الهيئة تنظيم هذا المؤتمر وقيادة حوارها الوطني، انطلاقاً من أن الشراكة الناجحة بين القطاعين العام والخاص تبدأ من النزاهة: وضوح الأدوار، وشفافية التعاقد والترسية، والمساءلة في التنفيذ، وحماية المال العام. ويُعقد المؤتمر بالشراكة مع وزارة التخطيط وممثلي القطاع الخاص، فيما يتولى معهد التخطيط الإشراف العلمي وتحكيم الأوراق البحثية.



ومكافحة الفساد، وتوظف التحول الرقمي والابتكار في إدارة المشروعات، إلى جانب الاستفادة من التجارب والممارسات الدولية الناجحة وتكييفها بما يتناسب مع الخصائص الاقتصادية والمؤسسية لكل دولة.

ومن هذا المنطلق، يسعى المؤتمر من خلال محاوره إلى بلورة رؤية متكاملة لنماذج فعّالة ومستدامة للشراكة بين القطاعين العام والخاص، تقوم على كفاءة التشريعات والمؤسسات، وتحفيز الاستثمار والتمويل، وتحسين جودة الخدمات، وتعزيز الحوكمة والرقمنة، وإدارة المخاطر، وتحقيق الاستفادة، بما يسهم في دعم التنمية وحماية المصلحة العامة.

أهداف المؤتمر

يسعى المؤتمر إلى:

- 1 تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين القطاعين العام والخاص باعتبارها مدخلاً لدعم التنمية وتحسين كفاءة استخدام الموارد.
- 2 بلورة رؤية مشتركة لتطوير نماذج الشراكة بما يتلاءم مع الأولويات والاحتياجات الوطنية.
- 3 رفع كفاءة وجودة المشروعات والخدمات من خلال الاستفادة من إمكانيات القطاع الخاص وخبراته.
- 4 تعزيز فرص الاستثمار والتمويل وتفعيل دور القطاع الخاص في دعم التنمية من خلال نماذج شراكة أكثر فاعلية واستدامة.
- 5 تعزيز الحوكمة الرشيدة في مختلف مراحل مشروعات الشراكة، وفق مبادئها المتمثلة في الشفافية والنزاهة والمساءلة.
- 6 مناقشة التحديات التشريعية والمؤسسية والإدارية والاقتصادية التي تواجه الشراكة وبحث سبل معالجتها.
- 7 تشجيع الابتكار والتحول الرقمي في تطوير مشروعات وخدمات الشراكة.
- 8 الاستفادة من التجارب والممارسات الناجحة محلياً ودولياً.
- 9 الوصول إلى توصيات ومقترحات عملية قابلة للتنفيذ.

في ظل التحولات الاقتصادية والمؤسسية المتسارعة، تبرز الشراكة بين القطاعين العام والخاص كأحد المداخل المهمة لدعم التنمية، وتحسين كفاءة المشروعات والخدمات، وتعزيز الاستثمار والابتكار، والاستفادة من الإمكانيات والخبرات المتاحة لدى مختلف الأطراف.

وانطلاقاً من ذلك، يأتي المؤتمر ليجمع بين متطلبات الحوكمة الرشيدة والنزاهة، وإمكانيات القطاع الخاص، ومنظور التخطيط، بهدف مناقشة سبل بناء شراكات أكثر فاعلية واستدامة، تقوم على وضوح الأدوار وتكاملها، وكفاءة الاستثمار والتمويل، وسلامة التنفيذ، وقياس الأداء، وحماية المصلحة العامة.

رؤية المؤتمر

بناء نموذج وطني متكامل وفاعل للشراكة بين القطاعين العام والخاص، يسهم في دعم التنمية ورفع كفاءة الاستثمار والخدمات والمشروعات، في إطار من الحوكمة الرشيدة وحماية المصلحة العامة.

رسالة المؤتمر

توفير منصة وطنية علمية ومؤسسية تجمع الجهات الحكومية والقطاع الخاص والباحثين والخبراء لتبادل المعرفة والخبرات، ومناقشة متطلبات الشراكة وتحدياتها، والخروج برؤى وتوصيات عملية تسهم في تطوير نماذج أكثر كفاءة واستدامة للشراكة بين القطاعين العام والخاص.

مبررات وإشكالية المؤتمر

تتمثل إشكالية المؤتمر في ضعف التكامل بين القطاعين العام والخاص في دعم التنمية وتحسين جودة الخدمات، وما يرتبط بذلك من تحديات تشريعية ومؤسسية، وتمويلية واستثمارية، وتحديات تتعلق بإدارة المخاطر والاستدامة، كما تبرز الحاجة إلى تطوير أطر فعّالة للشراكة تعزز الحوكمة والشفافية والنزاهة

1 الإطار التشريعي والمؤسسي للشراكة بين القطاعين العام والخاص

- التشريعات والقوانين المنظمة للشراكة والاستثمار والمشتريات والمنافسة.
- السياسات العامة وهيئة البيئة التشريعية والمؤسسية الداعمة للشراكة.
- تحديد الأدوار والمسؤوليات بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص والجهات الرقابية.
- الهياكل المؤسسية ووحدات الشراكة وآليات التنسيق بين الجهات ذات العلاقة.
- دورة حياة مشروعات الشراكة: التخطيط والطرح والترسية والتعاقد والتنفيذ والمتابعة والتقييم.
- النماذج التعاقدية للشراكة: BOT, BOO, الامتياز، التشغيل والصيانة والتمويل المشترك.
- تسوية المنازعات والتحكيم وضمانات الاستقرار التعاقدية.
- بناء القدرات المؤسسية والبشرية وقياس الأداء والمساءلة.

2 الشراكة في دعم التنمية ورفع كفاءة وجودة الخدمات والمشروعات

- دور الشراكة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمستدامة.
- رفع كفاءة وجودة الخدمات العامة وتحسين رضا المستفيدين.
- الشراكة في قطاعات التعليم والصحة والنقل والطاقة والمياه والاتصالات والإسكان.
- تطوير البنية التحتية والمرافق العامة والمدن الذكية.
- دور القطاع الخاص في التشغيل والصيانة وتطوير الخدمات، وليس الإنشاء فقط.
- دعم التنمية المحلية والإقليمية وتحسين جودة الحياة.
- معايير الجودة والاعتماد ومؤشرات قياس كفاءة وأثر مشروعات الشراكة.

3 الاستثمار والتمويل ودور القطاع الخاص في تحقيق التنمية

- فرص الاستثمار المتاحة في مشروعات الشراكة وأولويات الاستثمار الوطني.
- نماذج وآليات تمويل المشروعات والشراكات التمويلية.

- دور المصارف ومؤسسات التمويل التنموي في دعم مشروعات الشراكة.
- السندات والصكوك والتمويل الإسلامي والتمويل الأخضر والضمانات السيادية.
- الحوافز الاستثمارية وحماية المستثمر وتسهيل إجراءات الاستثمار.
- جذب الاستثمار المحلي والأجنبي وتعبئة الموارد المالية.
- دراسات الجدوى الاقتصادية والمالية وتقييم العائد الاقتصادي والاجتماعي.
- إدارة المخاطر المالية والتعاقدية وتعزيز الثقة بين القطاعين.

4 الحوكمة والشفافية ومكافحة الفساد في مشروعات الشراكة

- مبادئ الحوكمة الرشيدة وتطبيقها في جميع مراحل مشروعات الشراكة.
- الشفافية والإفصاح ونشر العقود والمناقصات والميزانيات وتقارير الأداء.
- النزاهة ومنع تضارب المصالح ومخاطر الفساد في التعاقد والترسية.
- دور الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد والأجهزة الرقابية والرقابة المالية والإدارية والمجتمعية.
- آليات المساءلة والمتابعة والمراجعة والتدقيق المستمر.
- آليات الإبلاغ عن الفساد وحماية المبلغين.
- مؤشرات قياس مخاطر الفساد وتعزيز حماية المال العام والمصلحة العامة.
- تعزيز ثقافة النزاهة والشفافية في مشروعات الشراكة.

5 التحول الرقمي والابتكار ودعم الشراكات الحديثة

- دور التحول الرقمي في تطوير نماذج وإجراءات الشراكة.
- المنصات الرقمية لإدارة المشروعات ومتابعتها والمشتريات والمناقصات الإلكترونية.
- الحوكمة الرقمية والبيانات المفتوحة وتعزيز الشفافية والإفصاح.
- الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة في التخطيط واتخاذ القرار وقياس الأداء.

6 إدارة المخاطر واستدامة مشروعات الشراكة

- تحديد وتصنيف المخاطر السياسية والتشغيلية والمالية والتشغيلية والتقنية والبيئية والاجتماعية.
- تقييم وتحليل المخاطر وتوزيعها بصورة عادلة بين القطاعين العام والخاص.
- إدارة المخاطر المالية والاستثمارية والتعاقدية والتشغيلية.
- خطط الاستجابة للآزمات والطوارئ واستمرارية الخدمات.
- التأمين وإعادة التأمين وإدارة التغيرات في العقود.
- الاستدامة المالية والتشغيلية والبيئية والاجتماعية.
- تطبيق مبادئ ESG في مشروعات الشراكة.
- المتابعة والتقييم المستمر وقياس الأداء واستدامة المشروعات بعد انتهاء العقود.

7 التجارب والممارسات الناجحة في الشراكة بين القطاعين العام والخاص

- التجارب الدولية والعربية والإقليمية الناجحة في الشراكة.
- التجارب المحلية وتقييم نتائجها.
- دراسات حالة في قطاعات التعليم والصحة والطاقة والنقل والمياه والبنية التحتية.
- أسباب نجاح أو تعثر مشروعات الشراكة والدروس المستفادة.
- مقارنة النماذج التشريعية والمؤسسية والتعاقدية المختلفة.
- عوامل نجاح واستدامة مشروعات الشراكة.
- دور المنظمات الدولية في دعم الشراكة ونقل المعرفة والخبرات.
- إمكانية نقل وتوطين التجارب الناجحة بما يتلاءم مع البيئة الليبية.
- نحو نموذج وطني قابل للتطبيق للشراكة بين القطاعين العام والخاص في ليبيا.

◆ الفئات المستهدفة

الجهات الرقابية

القطاع الخاص وقطاع الأعمال والاستثمار

الجهات الحكومية والمؤسسات العامة

أعضاء هيئة التدريس والباحثون وطلبة الدراسات العليا

الجامعات ومراكز البحوث والدراسات

الخبراء والمستشارون والمختصون في الإدارة والاقتصاد والقانون والتمويل والاستثمار

المؤسسات والجهات ذات العلاقة بالتنمية والشراكة

◆ ضوابط المشاركة في المؤتمر

◆ أن يكون البحث أصيلاً ولم يسبق نشره في أي مؤتمر أو مجلة علمية.

◆ الالتزام بنموذج التنسيق الخاص بالمؤتمر (Template) المتوفر على الموقع الإلكتروني.

◆ ألا تتجاوز الورقة البحثية 15 صفحة (شاملة المراجع).

◆ تُقبل البحوث باللغتين العربية والإنجليزية، مع ضرورة إرفاق ملخص باللغتين.

◆ تُنشر الأبحاث في كتاب المؤتمر ومجلة معهد التخطيط مجاًلاً.

◆ تواريخ هامة

7 / 10 / 2026 م

موعد انطلاق المؤتمر

5 / 12 / 2026 م

آخر موعد لاستلام البحوث كاملة

5 / 12 / 2026 م

الرد على البحوث المقبولة

27-28 / 12 / 2026 م

أيام انعقاد المؤتمر

◆ لمزيد من المعلومات

التواصل والاستفسار

+218 94 000 4300 ☎

+218 91 371 3718 ☎

+218 92 114 7863 ☎

ppp_conf@zohomail.co ✉

🌐 [رابط موقع المؤتمر]

[أدرج رمز QR]

شروط وسياسة النشر

◆ آلية ومتطلبات النشر

يتولى معهد التخطيط، من خلال اللجنة العلمية للمؤتمر، استلام الأوراق البحثية وتحكيمها وإجازتها للنشر.

سيتم نشر الأبحاث المقبولة في:

◆ كتاب وقائع المؤتمر (Conference Proceedings).

◆ مجلة التخطيط والتنمية — Journal of Planning and Development.

كامل شروط وسياسة ومتطلبات النشر يمكنك الحصول عليها عبر مسح رمز QR.

[أدرج رمز QR]

مطوية المؤتمر

الإشراف العلمي



معهد التخطيط

بالشراكة مع



وزارة التخطيط
وممثلو القطاع الخاص

الجهة المنظمة

الهيئة الوطنية
لمكافحة الفساد

